



برغم تساقط الأمطار.. وما لم تغير تركيا سياستها.. تقرير لمنظمة المياه الاوروبية يتوقع جفاف دجلة بشكل نهائي

في عام 2040

التاريخ: Tuesday, October 28

اسم الصفحة: تقارير المدى

بغداد/جعفر الونان



التقرير الاخير لمنظمة المياه الاوروبية الذي صدر في 24 من الشهر الجاري يتوقع جفاف نهر دجلة (1800 كم) في العراق بحدود عام 2040 بسبب السياسية المائية التي تعمل بها تركيا، يشير التقرير الى أن نهر دجلة يفقد سنويا 33 بليون م³ من مياهه ، وينقل عن الخبير الفرنسي دي مونيت المدير التنفيذي للمنظمة القول أن العراق يعاني ازمة مياه حادة تحتاج الى جهود دولية مكثفة.. ويضيف « على ضوء نتائج هذا التقرير تتبادر الى الذهن اسئلة كثيرة منها هل صحيح أن تركيا تتعمد احتجاز المياه عن العراق؟ ، وهل حجز المياه ورقة ضغط على الحكومة العراقية او انها تنمية اقتصادية كما يعبر الساسة والاعلاميون الاتراك؟ وهل من حق تركيا حجز المياه عن دخول العراق؟ وهل يتطلب الامر تدخل الامم المتحدة أو اللجنة (العراقية ، التركية) سنتوصل الى حل مقنع للطرفين؟

وهل ستنفذ بنود الاعلان السياسي المشترك بين (رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ونظيره التركي رجب طيب أردوغان) الذي أعلن عنه في زيارة الاخير للعراق في 10 تموز الماضي بشأن حصة العراق من الموارد المائية؟ وهل هناك اسباب اخرى غير معلنة تُعطل انخفاض منسوب المياه في دجلة . وفي الوقت الذي وصف فيه مراقبون ومهتمون بالشأن البيئي وضع دجلة بـ(الكارثة البيئية) حذر وزير الزراعة العراقي علي البهادلي من استمرار حجز المياه في تركيا واكد أنها ستؤثر بشكل كبير في الزراعة في العراق . وزارة الموارد المائية من جهتها اكدت في بيان صادر عنها مطلع حزيران الماضي انخفاض الماء في نهر دجلة بنسبة 60 سم² عن العام السابق. واذاف البيان أن انخفاض المياه بهذا المقدار سيحرم 696 الف كم من الاراضي الزراعية ، في وقت دعا عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية في تصريحات صحافية مطلع تموز الماضي الدول العربية الى التدخل لحل ازمة المياه مع تركيا وأضاف رشيد ان طاقة الخزن الكلية في العراق تبلغ 148.91 بليون م³، لكنها الان لا تخزن اكثر من 77 بليون م³.

وأوضح ان طاقة خزن المياه في العراق تأثرت كثيرا بسبب حصر المياه في السدود التركية. كما اشارت اللجنة المرسله من منظمة البيئة العالمية وعلى لسان رئيسها الخبير فرنسان بيون الى وصول نسبة التلوث بمقدار 1800 ملغ لتر بينما يفترض ان تكون النسبة مقاربة الى المعدل العالمي 800 ملغ لتر . وارجع بيون ارتفاع نسبة التلوث الى الحروب التي خاضها العراق وعمليات (التسميد الكيميائية) التي تسبق انشاء المشاريع التركية والاطفاء الجغرافية لمواقع المصانع التي تقع على ضفاف دجلة حيث وصل عددها الى 476 مصنعا عملاقا وتعمد هذه المصانع الى رمي مخلفاتها بشكل مباشر في النهر .

مشروع الغاب مشروع الحصار

تعمل تركيا على بناء 22 سداً عملاقاً ومنظومة محطات كهربائية كبيرة اطلقت عليها (مشاريع الغاب) على ضفاف

نهر دجلة في جنوب شرق تركيا وتمر هذه المشاريع عبر المناطق (اجي يمان ، ديار بكر، غازي عينتاب، لكس، سيرت، شانلي، ادرنه) ويتوقع خبراء *مائون* أن هذه المشاريع في حال انجازها ستحرم العراق وسوريا من نصف مواردهما المائية وستعرض المنطقة الى ازمة مائية حادة. ومن اهم مشاريع الغاب سد قرال قزي و سد باطمان و سد اليسو (الاكثر طاقة على خزن المياه) حيث تبلغ تكاليف انشائه 1.2 مليار دولار ويقع السد في منطقة دراغيتين 45 كلم عن الحدود السورية ويصل حجم الخزن الطبيعي فيه الى (11.14) مليار م³، وتبلغ مساحة السد مساحة 300 كم². المسؤولون الاتراك من جهتهم صرحوا بأن سد اليسو سيكون اكبر سد يقام على نهر دجلة ، ويتوقع انجازه عام 2020 وأنه من ضمن مشاريع الغاب التي تسعى الى احياء مناطق الاناضول ولاتعد هذه المشاريع ورقة ضغط على اي من الدول التي يدخلها النهر. الخبير المائي محمد الاسدي اكد للمدى عدم قانونية مشاريع الغاب لان مثل نهري (دجلة، الفرات) تعد انهار دولية مشتركة وليس من حق اي دولة احتجاز المياه فيها عبر السدود ومنظومات الحجز المائي العملاقة حسب اتفاقية قانون المجاري الدولية غير الملاحية لعام 1997 التي حددت في مادتها (11) آلية التعاون بشأن التدابير المزمع إقامتها فقد نصت المادة على أن تتبادل دول المجري المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها وتتفاوض حسب الحاجة بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى دولي مائي وختم الاسدي حديثه: العراق لم يتسلم اي ملف بشأن هذه المشاريع العملاقة وتركيا لم تشاركه في المشاورات والتمهيدات قبل انطلاق مشروع الغاب، واعتبرت مياه دجلة ملكها وحدها. يتخوف المراقبون من أن تسبب هذه المشاريع بتقليص المساحات الخضراء في العراق وتزيد من هبوب العواصف الرملية وارتفاع معدلات الملوحة في الاراضي العراقية الى 34 بالمئة مع انخفاض عدد المزارعين وتدهور الثروة الحيوانية بنسبة 44٪ دجلة...ورقة ضغط

يرجعُ محللون سياسيون استخدام تركيا حزم مياه دجلة كورقة ضغط على الحكومة العراقية لاجبارها على طرد حزب العمال الكردستاني المعارض للحكومة التركية الذي يقطن في جبال كردستان العراق الحدودية مع تركيا ويتخذها منطلقاً لضرب اهداف في جنوب تركيا . (الماء مقابل حزب العمال الكردستاني) ، هل هذا شعار الحكومة التركية كما تقول الصحافية التركية المعارضة للنظام التركي رجاء رشدي في مقال لها مطلع حزيران الماضي في صحيفة دي فيليت الالمانية او أن حزم المياه عن العراق ليس سياسياً كما يروج له الاعلام التركي ؟ . مني الرفاعي استاذة العلاقات الدولية بجامعة بغداد اشارت الى تاريخ مشاريع الغاب التي تعود الى اذار 1933 حين قامت الحكومة التركية بعد سقوط الدولة العثمانية بالتخطيط لمشاريع الغاب فعملت على المسح الهيدروليكي للمنطقة المخطط اقامة المشاريع عليها و ترسيخ مفهوم (الماء مُلك لتركيا) وختمت الرفاعي حديثها الحل يكتمن بتدخل الامم المتحدة لتحديد هل ان نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود او انها انهار دولية حصة المياه فيها متساوية للبلدان التي تشترك فيها .

الإعلان السياسي بين (العراق و تركيا)...هل سينقذُ دجلة؟

زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان الاخيره في مطلع تموز الماضي التي وصفها رئيس الوزراء نوري المالكي (بالناجحة والمثمرة) . حيث اثمر عنها الاعلان السياسي الذي اعلن عنه رئيسا وزراء البلدين ويتضمن العديد من الفقرات المؤثرة على المستوى السياسي والامني والثقافي والصناعي والتجاري والعلمي ، وأنطلاق اعمال المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق الذي يرأس جلساته رئيسا وزراء البلدين. وأوصى الاعلان بضرورة توقيع اتفاقية لحل مشكلة انخفاض المياه في العراق قبل نهاية 2008 بين (العراق و تركيا) ، النائب لطيف حاجي نائب رئيس لجنة الزراعة في البرلمان اعرب عن تفاؤله بقرب حل ازمة المياه مع تركيا وقال في تصريحات صحافية: ان مشكلة المياه في العراق في طريقها الى الحل خاصة بعد زيارة الرئيس التركي الى بغداد وانبثاق الاعلان السياسي المشترك بين البلدين .

واكد النائب ضرورة ترجمة بند المياه الى بروتوكول يضمن حصة العراق من المياه.

واعرب خبراء في وزارة الموارد المائية عن تفاؤلهم بالاعلان السياسي ووصفوه (بالخطوة الايجابية) وقد ينقذ دجلة والفرات من انخفاض المنسوب المائي الذي اربك مجالات حيوية في العراق اهمها الزراعة والاهوار والثروة الحيوانية والطاقة الكهربائية .

عوامل أخرى

لا تتحمل تركيا وحدها مسؤولية انخفاض المنسوب المائي النهر دجلة بل هناك عوامل اخرى ليست اقل تأثيرا من تركيا فانخفاض منسوب الامطار في موسم الشتاء الماضي بنسبة 30 بالمئة . وكذلك انتشار قصب البردي ووردة النيل السامة التي تسبب بزيادة نسبة تلوث المياه في النهر وانتشار كثيف للعوائق ومخلفات المصانع إضافة الى المشاريع الايرانية (اقامة السدود والمحطات العملاقة الكبيرة) والتي يصفها وزير الطاقة الايراني برويز فتاح «بمشاريع الاستثمار» على الروافد التي تصب بنهر دجلة (الزاب الكبير ، الزاب الصغير ، العظيم ، ديالى ، السوان ، كونة ، دويريج ، رزاوة) ، فضلا عن التصريف العشوائي من قبل المزارعين وقلة اعمال الادامة والتجريف التي يفترض ان تقوم بها الملاكات الحكومية. المهندس احمد الفالح (احد المشرفين على مشاريع تنظيف النهر من العوائق والنباتات السامة) يرى ان قلة الكوادر العاملة في مشاريع الادامة وعدم امتلاك هذه الكوادر اليات حديثة عوامل ساهمت في تفاقم مشكلة انخفاض المنسوب المائي .

محاولات لتخفيف الأزمة

عملت وزارتا الموارد المائية والزراعة منذ بداية موسم الجفاف على تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمحاولة الحد من ازمة الجفاف ، بدورها اصدرت غرفة العمليات المشتركة عدة قرارات مهمة منها: (تشغيل سدود (الموصل وسامراء والكوت) بالنظام المركزي وخزن المياه بالطاقة الاجمالية للسدود الثلاثة وتشكيل لجنة لمتابعة التطورات بشكل مباشر في مشاريع الغاب والعمل على اسالة المياه بطرائق حديثة تمنع من فقدان الماء بنسب عالية وفتح الباب امام الشركات والمؤسسات العالمية التي ترغب بالعمل في مشاريع التي تحد من الجفاف ودعم مركز التصحر التابع لوزارة الزراعة .»

كما اصدرت الغرفة توصيات بـ (الاشراف على مشاريع تثبيت الكثبان الرملية بالطرق الميكانيكية والبولوجية وتنمية الغطاء النباتي وزراعة الاشجار المقاومة للجفاف واستخدامها لرصد العواصف الترابية وحفر الابار المائية ذات الدفع المائي العالي و استغلال المياه الجوفية وقبل ذلك التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة لايضاح خطورة الرعي الجائر والزراعة العشوائية عند المزارعين».

هذا الخبر من موقع جريدة المدى

<http://www.almadapaper.com>